المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــــدد 17S حزيران 2025
No.17S JUNE 2025

ما اختُلِفَ فيه من المسائل النحوية في حذف الفعل (كان) جمع ودراسة

م. د حامد حاجي حمزة
وزارة التربية – المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية
hajihamed735@gmail.com

ملخص البحث

من المواضيع التي اختلف النحويون فيها ، هو حذف (كان)، وبقاء عملها ، وهذا الأمر ورد في مسائل نحوية عديدة ، فقد يتفق النحويون في بعض المسائل على الحذف ، ويختلفون في مسائل أخرى، ولكل واحدٍ منهم رأيه في توجيه تلك المسائل النحوية ، وهذا البحث يجمع تلك المسائل، ويبين الآراء المختلفة مع ذكر الراجح من تلك الآراء.

الكلمات المفتاحية: خلاف نحوي ، توجيه نحوي ، حذف كان، إضمار كان ، تقدير كان.

The grammatical issues that were disputed regarding the deletion of the verb (kana) are plural and studied.

L. Dr. Hamed Haji Hamza
Ministry of Education – Baghdad Al-Karkh Second Education
hajihamed735@gmail.com - 07802583830

Research summary

One of the topics in which grammarians differed is the deletion of (kan) and the continuation of its function. This matter was mentioned in many grammatical issues. Grammarians may agree on some issues on deletion, and differ on other issues, and each one of them has his own opinion in directing those grammatical issues. This research collects those issues and shows the different opinions, mentioning the most likely of those opinions.

Keywords: Grammatical disagreement, grammatical direction, deletion of kan, implied kan, estimation of kan .

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين والمرسلين، وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه الميامين . وبعد :

من المواضيع التي نجد فيها الخلاف بين العلماء هو حذف (كان)، وهذا الأمر ورد في مسائل نحوية عديدة ، ولم يقتصر خلافهم في إثبات الحذف أو رفضه ، بل وصل الخلاف بينهم في تقدير نوع (كان) المحذوفة في بعض المسائل ، فبعضهم يعدها من الأفعال الناقصة ، وبعضهم يعدها من الأفعال التامة، وكذلك كان الخلاف بينهم في سبب التقدير أكان التقدير من أجل المعنى أم من أجل المعنى والإعراب.

ومن الأسباب التي تدعو العلماء إلى تقدير (كان) في بعض المواطن أنَّ بعض الكلمات أو التراكيب خرجت عن سياقها المعتاد ممَّا يتطلب توجيه هذا الأمر وفق المطرد من اللغة؛ فكان حذف (كان) من الطرق التي لجأ إليها النحويون في توجيه ذلك.

ومن الأسباب في اختيار هذا الموضوع أنَّ النحويين يذكرون في باب (كان) بعض مواطن الحذف، ولا يشيرون إلى المواطن الأخرى التي ورد فيها الحذف ممَّا يتطلب جمع المسائل المنثورة من كتب النحو في بحث يجمع تلك المسائل ، ومن الأسباب الأخرى أنَّي وجدت بعض العلماء يعترضون على حذف (كان)

في بعض المسائل ، ويقولون وليس هذا من مواطن حذف (كان) ممَّا يتطلب الأمر جمع تلك المسائل ومعرفة الآراء التي قالها العلماء، ومعرفة الرأي الراجح من تلك الآراء.

وقُسِّمَ البحث على تمهيد ضمَّ المسائل الآتية: علة إضمار (كان) ، وصور حذف (كان) وتوضيح نوع (كان) المحذوفة ، وهل تأتي (كان) المحذوفة بلفظ الماضي أو المضارع ، وهل كان حذف (كان) لتقدير الإعراب والمعنى أو لتفسير المعنى فقط ، وقد درس البحث المسائل النحوية التي ذكرها النحويون في حذف (كان) وهي ثلاث عشرة مسألة ، وسار البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي في تناول المسائل.

التمهيد:

أولا: علة إضمار كان:

تحدث العلماء عن أسباب حذف (كان) في بعض التراكيب العربية ، فذكروا بعض العلل التي تعلل سبب هذا الحذف، ومن هؤلاء ابن الحاجب (ت: 646هـ) فبيّن أنَّ سبب الحذف في (كان) هو كثرة استعمالها في الكلام العربي ، ولمّا كثر استعمالها في هذا الكلام جاز تخفيفه بالحذف، كما أنَّ معناها عند الحذف لا يخل في المعنى ، قال ابن الحاجب: ((وإنما أضمرت "كان" دون غيرها لأنَّها كثرت في الاستعمال، ولما كثر في الاستعمال شأن في التخفيف، أو لأن معناها إذا حذفت لا يخل، فجاز فيها الحذف لذلك)) [1] ، ويرى السيوطي :(ت: 911هـ) أنَّ (كان) أعمُّ الأفعال ؛ فجاز فيها الحذف، ولما كان الكلام يحتاج إلى تصحيح المعنى تعين تقدير هذا الحذف، قال: ((وأعمُّ الأفعال وأشملها فعل الكون، فتعين إضمارِ« كان» لتصحيح الكلام.)) [2] ويذهب محيي الدين درويش (ت: 1403هـ) إلى أنَّ (كان) تعد أم الباب ، ولهذ توسع العرب فيها ، ومن ضمن هذا التوسع هو حذفها في الكلام ، وهذا التوسع لا يكون في غيرها [3]

ثانيا: صور حذف (كان):

من الأمور التي اختصت بها "كان" " عن بقية أخواتها أنَّها تحذف، ويبقى عملها، وهذا الحذف يأتي على أربعة أوجه:

الأول : حذف (كان) واسمها ، وبقاء الخبر دالا عليها ، وهو الأكثر، ويكثر ذلك بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين ؛ لأنهما من الأدوات التي تطلب الفعل، فيخفف الكلام بحذفها لطول الكلام، نحو: ((سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا)) [4] على تقدير: سر مسرعا إن كنتَ راكبا ، وإن كنت ماشيا **الثاني:** أن تحذف (كان) مع الخبر ويبقى اسمها، وهو ضعيف ، نحو :(ولو تمرٌ) على تقدير: ((ولو يكون عندنا تمرٌ)) [5]

الثالث: أن تحذف (كان) وحدها، ويبقى الاسم والخبر، ويكثر هذا بعد "أن" المصدرية في مثل: "أما أنت منطلقا انطلقت"، على تقدير: انطلقت لأن كنت منطلقا[6]

الرابع: أن تحذف" كان " مع اسمها وخبرها ، ويعوض عنها بـ (ما) ويكون ذلك بعد (إنْ) الشرطية في قوله: "افعل هذا إما لا"، والتقدير: إن كنت لا تفعل غيره [7]

ثالثا: نوع (كان) المحذوفة

تأتي (كان)على عدة أنواع **النوع الأول:** تأتي مرة فعلا ناقصا فتحتاج إلى اسم وخبر، **والنوع الثاني:** كان الشأنية: وفيها يضمر(اسم كان) وهو ضمير الشأن ، ويكون خبرها جملة ، **والنوع الثالث:** كان التامة: وهي لا تحتاج إلى اسم وخبر، والاسم المرفوع بعدها يكون فاعلا لها[8].

وقد ورد الحذف في تلك الأنواع ، ومن أمثلة حذف (كان) الناقصة أو (كان) التامة ، ما ورد في سبب نصب الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطية أو رفعه ، قال أبو حيان: ((مثاله: " النَّاسُ مجَزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمْ ،إنْ

خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ "، و"المرء مقتول بما قتل به، إنْ سيفا فسيف، وإنْ خنجرا فخنجر". فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير: إنْ كان العمل خيرا أو شرا، وإنْ كان المقتول به سيفا أو خنجرا. وارتفاعها على أنها اسم "كان"، أي: إن كان في أعمالهم خير، وإن كان في أعمالهم شرٌّ، وإن كان معه سيفٌ، أو كان معه خنجرٌ. ويجوز ارتفاعه على أنَّه فاعل بـ" كان" التامة.)) [9] والاسم المنصوب في جملة (إن خيرا فخير) يعرب خبرا للفعل (كان) الناقص المحذوف مع اسمه ، وفي حال رفع الاسم في جملة (إن خيرٌ فخير)، فهو يعرب اسما للفعل الناقص المحذوف مع خبره، ويجوز إعرابه فاعلاً للفعل التام (كان) ، والتقدير: (إنْ كان خَيرٌ فَخَيْرٌ). ومن أمثلة إضمار (كان) الشأنية ما ورد في توجيه وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط (لو) المختصة بالدخول على الفعل كما في قول عدي بن زيد[10] :

لَوْ بِغَيرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعْتِصَارِي

يجوز توجيه البيت على أنَّ كلمة (حَلْقِي) فاعل لفعل مقدر تفسره كلمة (شرق) ، ويجوز وجه آخر: حلقي : مبتدأ خبره (شَرِقٌ) ، وهذه الجملة الاسمية في محل نصب لـ (كان) الشأنية، والتقدير: لو كان الأمرُ حَلْقِي شَرِقٌ بِغَيرِ المَاءِ، قال ابن الناظم (ت 686 هـ): ((قلت: خرجه أبو علي أن تقديره: لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق، فقوله: "هو شرق" جملة اسمية مفسرة للفعل المضمر. وأسهل من هذا التخريج عندي أن يحمل البيت على إضمار " كان" الشأنية، وتجعل الجملة المذكورة بعد " لو" خبرًا لها)) [11]

رابعا: هل تأتي (كان) المحذوفة بلفظ الماضي أو المضارع

حينما تضمر (كان) فلا يشترط فيها أن تكون بلفظ الماضي ؛ بل يجوز أن تقدر بلفظ المضارع ، ويستثنى من ذلك بعض الحالات التي يشترط فيها أن يكون المحذوف بلفظ الماضي ، وذلك حينما تضاف جملة(كان) إلى ظرف يختص بالدخول على جملة فعلية فعلها ماض.

ومن أمثلة تقدير حذف (كان) بلفظ الماضي والمضارع ما ذكره سيبويه (ت 180هـ) في عامل نصب الاسم الواقع بعد (لو) أو رفعه ، فقال: ((وممَّا يَنتصب على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه ، قولك: أَلاَ طَعامَ ولو تَمْراً، كأَنَّك قلت: ولو كان تَمْراً، وأْتِني بدابّة ولو حِماراً. وإن شئت قلت: أَلاَ طَعامَ ولو تمرٌ، كأَنّك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ.)) [12] ، ففي جملة (ألا طعامٌ ولو تمراً) ورد الاسم منصوبا ، وفي هذه الجملة أضمرت (كان) الناقصة ، واسمها ، وذكر الاسم المنصوب(تمرا) الذي هو خبر كان المضمرة ، والتقدير: (ألا طعامٌ ولو كان تمراً) أمّا في حال رفع الاسم كما في جملة (ألا طعامٌ ولو تمرٌ) فقد أضمر الفعل الناقص (تكون) والخبر، وبقى اسم (كان) المرفوع، ويجوز إعراب الاسم المرفوع على أنه فاعل للفعل (سقط). ومن أمثلة تقدير لفظ المضارع ما ورد في تأويل نصب كلمة (خيرا) في قول تعالى: ((وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ)) [13] ، قال الزركشي (ت794) : ((وَحَمَلَهُ الْكِسَائِيُّ عَلَى إِضْمَارِ كَانَ أَيْ: يَكُنِ الِانْتِهَاءُ خَيْرًا لَكُمْ) [14] فكلمة (خيراً) خبر للفعل الناقص (تكون) المضمرة مع اسمها.

خامسا : حذف (كان) لتقدير الإعراب والمعنى أو لتفسير المعنى فقط:

تأتي بعض الكلمات منصوبة في كلام العرب ، ولا يوجد في ذلك الكلام عامل حتى تنصب به تلك الكلمات ؛ لهذا يلجأ النحويون إلى تقدير عامل محذوف من أجل توجيه علامة النصب ؛ وقد قدَّر العلماء الفعل (كان) أو غيره من الأفعال من أجل التوجيه الإعرابي لذلك الكلام ، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في سبب نصب كلمة (مِلَّة) في قوله تعالى: ((وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [15] ، قال أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ): ((تنصب المِلَّة على تقدير: بل نتبعُ ملة إبراهيم، ويجوز أن تنصب على معنى: بل نكون أهل ملة إبراهيم)) [16] ، فهذا التوجيه يتطلبه المعنى والإعراب، ولا يوجد سبب لنصب كلمة (ملة) إلَّا كونها مفعولا به أو خبرا للفعل الناقص كما ذكر ذلك الزجاج، وهناك صلة وثيقة بين الإعراب والمعنى، وهذا الأمر يتوافق مع رأي النحويين حينما قالوا: إنَّ الإعراب فرع المعنى [17] .

وقد يكون تقديرات إضمار العامل في تراكيب معينة هو لتفسير المعنى ، ولا يعني ذلك إعرابا لتلك الكلمات؛لأنَّ ذلك التقدير أحيانا يخالف ما تقتضيه الصناعة النحوية التي تتطلب بعض الشروط ، وتفسير المعنى يُتَسمّح فيه ، وإن كان غير مراع لما تقتضيه الصناعة النحوية[18] ، وهذا الأمر ذكره بعض النحاة عند تقدير(كان) في بعض التراكيب النحوية ، ومن ذلك ما ذكره أبو حيان (ت: 745هـ) في قول الشاعر: مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا[19] ، فقال: ((ربما أضمرت كان الناقصة بعد (لدن) قال:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتِلَائِهَا

أي من لدن كانت شولاً ... وقدره سيبويه، والجمهور: من لد أن كانت شولاً، وقال أصحابنا هو تفسير معنى لا إعراب)) [20] ، وسبب القول إنَّه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ أنَّه حذف الحرف المصدري(أن) وبقاء بعض صلته ، وهذا لا يجوز في الصناعة النحوية ، فقال أبو حيان: ((والمعنى: من لد كانت شولا، ولا يقدر: من لد أن كانت، ولا: من لد كونها؛ لأنه لا يجوز حذف بعض الموصول وإبقاء بعضه)) [21] ، ومن الأمثلة الأخرى ما ذُكِرَ في نصب كلمة (بُسْراً) في القول:(هذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً) على تقدير بعض النحاة : (إذَا كانَ) أو (إذ كان)، وهذا التقدير قال عنه السيوطي: ((من قدره من النحاة فإنَّما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب)) [22] ، وسبب ذهاب السيوطي إلى هذا القول هو كثرة الإضمارات ؛ فقال: ((لو أُضمرت لأضمر ثلاثة أشياء : الظرف الذي هو إذا، وفعل: كان ، ومرفوعها ، وهذا لا نظير له إلَّا حيث يدل عليه الدليل)) [23]

المسألة الأولى: نصب خبر (إنَّ) وأخواتها

تعد (إنَّ) وأخواتها من الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر عند البصريين ، أمَّا الكوفيون فيرون أنها تعمل في الاسم فقط ، والخبر يكون مرتفعا بما ارتفع به المبتدأ[24]، ومع وجود هذا الخلاف حول عملها في الخبر إلَّا أنَّ المطرد الثابت هو مجيء اسمها منصوبا وخبرها مرفوعا، ولكن وردت في بعض النصوص مجيء المعمولين منصوبين معا ، نحو قول رؤْبَةَ بن العجاج [25] :

لَيْتَ أيامَ الصِّبَا رواجِعَا

وللنحويين ثلاثة أقوال في توجيه نصب الخبر :

الأول: يقدر البصريون خبرا محذوفا لـ (ليت) تقديره : (لنا) أو (أقبلت) وتقدير الكلام: (يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا) ، وكلمة (رواجع) منصوبة على الحال من الضمير المقدّر في الخبر المحذوف[26]

الثاني: يذهب الكسائي إلى تقدير فعل محذوف ، وهو (كان) ، فتكون كلمة (رواجع) خبرا للفعل الناقص ، والتقدير: ((لَيْتَ أيامَ الصِّبَا تكون رواجِعَا)) [27] ، وقوَّى ابن مالك هذا الرأي، فقال : ((روى عن الكسائي أنَّه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوي ما ذهب إليه إظهار "كان" بعد "ليت" و "إنَّ" كثيرا، كقوله تعالى: { يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ }[28] ... و: { إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً }[29]... فجاز إضمار "كان" هنا لكثرة إظهارها)) [30]

والثالث: يجوز أن تنصب (ليت) الاسم والخبر ، حملا لها على الفعل (أتمنى) ، وهو لغة لبعض العرب ، قال ابن يعيش(ت 643هـ): ((كان بعضُهم ينصب الاسمَ والخبرَ بعد "لَيْتَ" تشبيهًا لها بـ"وَدِدْتُ" و"تَمَنَّيْتُ"، لأنّها في معناهما، وهي لغةُ بني تَمِيم. يقولون: "ليت زيدًا قائمًا" كما يقولون: "ظننتُ زيدًا قائمًا".)) [31] ، والآراء السابقة معتبرة ، لكن الرأي الثالث الذي يدل على أنها لغة لبعض العرب يمكن التعويل عليه في التوجيه لكون تلك اللغة نسبت إلى بني تميم .

المسألة الثانية: نصب الاسم بعد (لكن) المخففة

إذا خففت (لكن) دخلت على الجُملة الاسميّةِ والفعليّة ، ولا عمل لها، قال المرادي (749هـ) متحدثا عن (لكن) : ((ولا عمل لها، إذا خففت، خلافاً ليونس، والأخفش فإنَّهما أجازا ذلك. ورد بأنه غير مسموع. وقد

حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب. وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً)) [32] ، وقد اختلف العلماء في توجيه كلمة (رسول) المنصوبة في قوله تعالى: ((مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)) [33] ، وهناك رأيان في توجيه النصب [34] :

الأول: أنه منصوب عطفا على خبر كان «أبا أَحَدٍ» ، **والثاني:** أنه منصوب على أنه خبر(كان) مضمرة ، والتقدير: (ولكن كان هو رسول الله) ، وقد رجح ابن هشام هذا الرأي استنادا إلى أنَّ (لكن) ليست حرف عطف هنا لوجود حرف الواو قبلها، كما لا يمكن عطف كلمة (رسول) على (أبا) بالواو؛ للتخالف بين المفردين في النفي والإثبات ، مما يتطلب عطف جملة على جملة، وهذا يحتاج إلى تقدير ناصب لكلمة (رسول) ،قال:((وَفِي " وَلَكِن رَسُول الله" إِن التَّقْدِير:" وَلَكِن كَانَ رَسُول الله " ؛ لِأَن مَا بعد "لَكِن " لَيْسَ مَعْطُوفًا بهَا لدُخُول الْوَاو عَلَيْهَا، وَلَا بِالْوَاو؛ لِأَنَّهُ مُثبت، وَمَا قبلهَا منفي ، وَلَا يعْطف بِالْوَاو مُفْرد على مُفْرد إِلَّا وَهُوَ شَرِيكه فِي النَّفْي وَالْإِثْبَات، فَإِذا قدر مَا بعد الْوَاو جملَة صَحَّ تخالفهما كَمَا تَقول مَا قَامَ زيد وَقَامَ عَمْرو)) [35]

المسألة الثالثة: الخلاف في توجيه الاسم المنصوب بعد فعل الأمر اللازم

قد يأتي اسم منصوب بعد فعل أمر غير متعد، ولا عامل مذكور في الجملة ينصب ذلك الاسم، ممَّا يستوجب توجيه إعراب تلك الكلمة المنصوبة، ومن أمثلة ذلك نصب كلمة (خيرا) في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)) [36] ، وقد اختلف النحويون في توجيه إعراب (خيرا) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّ كلمة (خيرا) منصوبة على أنَّها مفعول به لفعل أمر مضمر يدل عليه الفعل الأول، والتقدير: (فآمنوا وائتوا خيرًا لكم)، ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالِه في الكلام، وأنَّ المخاطب يعلم أنَّه محمول على أمر آخر، كأنك تريد إخراجه من أمر ، وتدخله في أمر آخر، وهو قول الخليل ، وسيبويه [37]

الثاني: أنه خبر منصوب لـ(كان) الناقصة ،والتقدير: (فَآمِنُواْ يكن خَيْراً)، وهو قول نسب إلى الكسائي [38] ، واعترض على هذا الرأي بأن (كان) لا تحذف مع اسمها ، ويبقى الخبر إلَّا في حالات لا بدّ له منها، كما اعترض عليه أيضا أنه حذف أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط ، ويبقى معمول الجواب وهو كلمة (خيرا) ، وتقدير الكلام: (فآمنوا إن تؤمنوا يكن الإيمان خيرا لكم) ، لكن يمكن أن نقول أن الفعل (يكن) هو جواب الطلب من غير أن نقدر أداة الشرط وفعل الشرط [39]

الثالث: أنَّ (خيرا) صفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير: فَآمِنُواْ إيمانًا خَيْراً ، ونسب ابن عادل (ت: بعد سنة 880 هـ) هذا القول إلى الفراء(ت: 207هـ) ، واعترض عليه ، فقال: ((مذهب الفراء: أنَّه نعت لمصْدر محذوف ، أي : فآمنوا إيماناً خيراً لكم ، وفيه نظر ؛ من حيث أنه يُفْهِمُ أنَّ الإيمان منقسم إلى خير وغيره ، وإلاَّ لم يكنْ لتقييده بالصفةِ فائدةٌ)) [40] ، ويظهر أن الرأي الأول معتبر لأن المعنى المراد أن يأمرهم بالإيمان ، وإدخالهم فيما هو خير منه ، لكن الرأي الثاني أراه أقوى لأنَّ الإيمان هو السبب، ونتيجته الخير.

المسألة الرابعة: مجيء الجملة الاسمية أو الاسم المفرد بعد أدوات التحضيض

تختص أدوات التحضيض نحو: (لولا) و(لوما) و(هلَّا) بالدخول على الأفعال، مثل قوله تعالى:((قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)) [41]، واختلف النحويون في مجيء الجملة الاسمية بعد تلك الأدوات ، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك مستدلين [42] بقول الشاعر [43] :

ونُبِئتُ ليلى أرْسَلَتْ بشفاعةٍ ... إليَّ فهلاَ نفْسُ ليْلى شَفِيعُها

وذهب آخرون إلى تأويل البيت ؛ لأنَّ أدوات التحضيض غير مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، فقدروا فعلا محذوفا من جنس المذكور بعد (هلَّا)، قال بدر الدين العيني (ت 855 هـ): ((ويقال التقدير:

فهلا شفعت نفسُ ليلى؛ لأنَّ الإضمار من جنس المذكور أقيس)) [44] وتكون كلمة : (نفس): فاعل لفعل محذوف تفسره كلمة(شفيعها) ، و(شَفِيعُها) تعرب خبرا لمبتدإ محذوف ، أي: هي شفيعها، وذهب آخرون إلى تقدير (كان) الشأنية بعدها ، قال عباس حسن (ت 1398هـ) : ((ويدخل في المضارع المقدر كلمة: "تكون" الشانية؛ "أي: الدلالة على الحال والشأن؛ كماضيها: "كان" الشانية" -إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية؛ كقول الشاعر:

ونُبِئتُ ليلى أرْسَلَتْ بشفاعةٍ ... إلى فهلاَ نفْسُ ليْلى شَفِيعُها

التقدير: فهلا تكون.."نفس ليلى شفيعها" فالجملة الاسمية خبر: "تكون المقدرة". أمَّا اسمها فضمير الشان)) [45]

وعليه تكون كلمة (نفس) مبتدأ، خبرها (شَفِيعُها) و الجملة الاسمية هي خبر (كان) الشأنية ، والتقدير: فهلا كان الشأنُ نفْسُ ليْلى شَفِيعُها . وإذا ورد بعد هذه الأدوات اسم مفرد مثل قول الشاعر [46] :

الآن بعدَ لَجَاجَتِي تلْحُونَنِي ... هَلَّا التقدُّمُ والقُلُوبُ صِحَاحُ

فبعض العلماء يقدر (كان) التامة بعد (هلَّا) ، والتقدير: (هَلَّا كانَ التقدُّمُ) ، والتقدم فاعل (كان)، وهو ما ذكره المرادي(ت: 749هـ)) [47] ، ويرى الشاطبي (ت790 هـ) أنَّ المقدر هو (كان) الشأنية، و"التقدم" مبتدأ، والجملة الاسمية (والقُلُوبُ صِحَاحُ) حالية قامت مقام الخبر[48] ، ويرى ابن عقيل (ت769هـ) أنَّ الفعل المحذوف تقديره: (هلَّا وجد التقدم) [49]

المسألة الخامسة: مجيء الجملة الاسمية بعد (إذا)

(إذا) من الظروف المختصة بالدخول على الجملة الفعلية عند جمهور النحويين كقوله تعالى: ((وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُواْ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً }النساء8، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فيعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الاسم، مثل قوله تعالى:(إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ)) [50] ، أمّا الأخفش والكوفيون فيرون جواز وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) مثل قول الفرزدق [51]:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ منْهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ

فكلمة (باهليٌّ) مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية (تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ) ، وجملة (بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ) في محل جر مضاف إلى الظرف (إذا) على رأي الأخفش والكوفيين ، أمَّا البصريون فيؤول البيت عندهم، فكلمة (باهليٌّ) فاعل لفعل محذوف تقديره: إِذَا استقر بَاهِلِيٌّ استقرت تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ [52] أو فاعل لـ (كان) التامة كما يرى ذلك عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ) [53] ، ويرى العيني أنَّ (باهليٌّ) اسم (كان) الناقصة ، خبرها الجملة الاسمية (تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ) (فحذف كان وأبقى اسمها وخبرها) [54] ويرى علي بن محمد الأَشْمُوني (ت 900هـ) أنّ المحذوف هو (كان) الشأنية المضمرة مع اسمها ، والجملة الاسمية (بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ) في محل نصب خبر لـ (كان) الشأنية [55]

المسألة السادسة: وقوع الجملة الفعلية المصدرة بالسين خبرا للمبتدأ

يذهب بعض النحاة إلى عدم جواز اقتران الجملة الفعلية الواقعة خبرا بالسين ما لم تسبق بـ (إنَّ) ، ومن هؤلاء السهيلي (ت 581هـ) ، فقال : ((فإن أدخلت " إنَّ " على الاسم المبتدأ جاز دخول " السين " في الخبر، لاعتماد الاسم على " إنَّ "، ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول " السين " فيما بعد، فأما مع عدم " أن " فيقبح ذلك.)) [56] ، ومن الذين تابعوا السهيلي في ذلك

القرطبي (ت 671هـ) عند تفسير قوله تعالى: ((وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ)) [57] فذكر أنَّ رفع كلمة (أممٌ) على تقدير فعل محذوف ((عَلَى مَعْنَى وَتَكُونُ أُمَمٌ.)) [58] ، وسبب هذا التقدير هو عدم جواز اقتران الخبر بالسين، وقد اعترض أبو حيان على هذا الرأي فقال: ((وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ارْتَفَعَتْ وَأُمَمٌ عَلَى مَعْنَى: وَيَكُونُ أُمَمٌ انْتَهَى. فَإِنْ كَانَ أَرَادَ تَفْسِيرَ مَعْنًى فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْإِعْرَابَ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ إِضْمَارِ يَكُونُ)) [59] لأنّ الأفضل إعراب كلمة (أمم) مبتدأ ، وخبره الجملة الفعلية (سَنُمَتِّعُهُمْ)، وما ذهب إليه السهيلي والقرطبي يناقضه ما ورد من نصوص كثيرة في القرآن الكريم قد اقترن فيها الخبر بالسين ، ولم تسبق الجملة بأنَّ[60] ؛ كقوله تعالى : ((وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ)) [61]

المسألة السابعة: مجيء الاسم بعد الظرف (زمان)

الأكثر في ظروف الزمان أنها تضاف إلى الأفعال ، وقد يأتي بعدها اسم كقول الراعي النميري[62] :

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... لَزِمَ الرِّحَالةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا

وقد ذكر سيبويه أنَّ هناك فعلا محذوفا وهو (كان)، وهو الذي يرفع كلمة (قومي) ، فقال: ((كأنّه قال: أَزْمانَ كان قومي والجماعةَ، فحملوه على كان. أنّها تقعُ في هذا الموضع كثيراً، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع، فكأنّه إذا قال: أزمانَ قومي، كان معناه: أزمانَ كانوا قومي)) [63] واختلف النحويون في سبب تقدير الفعل (كان) ، فذكر أبو حيان أن الظروف تضاف إلى الأفعال ، فقال:((ودل على الفعل هنا إضافةُ الظرف إلى الاسم؛ لأن ظروف الزمان تضاف إلى الأفعال كثيرًا، فبإضمار الفعل صلح المعنى)) [64] ، وهذا ما ذكره العيني أيضا ، فقال: ((فإن قلتَ: ما الدليل على أنَّ قومي من قوله: "أزمان قومي" محمول على فعل مضمر؟ قلتُ: لأنه ليس من قبيل المصادر، وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها إلا إلى مصدر أو جملة تكون في معناه، تقول: هذا يوم قدوم زيد ورحيل عمرو، ولا يجوز أن يقال: هذا يوم زيد)) [65] ، ويرى عباس حسن أن المفعول معه (والجماعةَ) لا بد أن يكون عامله فعلا أو يدل على معناه ، ولا يوجد عامل قبله مما يضطر إلى أن يقدر عاملا لنصبه ، فقال: ((فكلمة: "قوم" اسم "كان" المحذوفة و"الجماعة" مفعول معه، و"كالذي" خبرها. والسبب فى تقدير "كان" أن المفعول معه لا يقع - في الأكثر - إلا بعد جملة مشتملة على لفظ الفعل وحروفه، أوعلى معناه دون حروفه.)) [66] ، واختلف النحويون في نوع (كان) المقدرة ، منهم من يراها تامة ، وفاعلها (قومي)، ومن يراها ناقصة فاسمها كلمة (قومي) وخبرها شبه الجملة (كالذي) [67]

المسألة الثامنة : تقدم الحال على صاحب الحال المجرور

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها نحو: (هذا زيدٌ واقفاً) ، ويجوز تقديم الحال عليه ، نحو: ((هذا واقفا زيدٌ)) [68] ، وأمَّا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، فلا يجوز عند أغلب النحاة ، قال ابن الناظم: ((ويمنع من تقديم الحال على صاحبها أسباب: ... ومنها: أن يكون صاحب الحال مجرورًا بحرف جر: نحو: مررت بهندٍ جالسة. قال أكثر النحويين: لا يجوز" مررت جالسةً بهندٍ"، ... وخالفهم الشيخ رحمه الله في هذه المسألة، وأجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، كما هو مذهب أبي علي، وابن كيسان، حكاه عنهما ابن برهان.)) [69] ، وقد ذكر ابن مالك أن سبب منع النحويين لهذا التقديم يعود إلى قياس المجرور بحرف جر على المجرور بالإضافة ، فقال: ((وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فليحقه به في امتناع تقدم حاله عليه.)) [70] ؛ لأنَّ تقديم الحال على صاحبها المجرور يؤدي إلى تقديم تابع المضاف إليه على المضاف، وهذا لا يجوز ، قال الرضي: ((وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضا)) [71] لهذا السبب يؤول ما ورد من نصوص على إضمار (كان) ،

قال المنتجب الهمذاني (المتوفى: 643 هـ) في قول الشاعر[72] :

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ بَعِيدُ

((أي: إذا كان كهلًا.) [73] ، وعلى هذا التقدير يكون إعراب (كهلا) خبراً للفعل الناقص، في حين يرى آخرون أن كلمة (كهلا) منصوبة على الحال ، وهي متقدمة على صاحبها الهاء في ((عليه)) [74] ، وأرى أن القول بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور هو الأحسن لوجود أمثلة شعرية كثيرة تدل على جواز ذلك ، ومن ذلك البيت السابق ، وكما ورد ذلك في النص القرآني ، قال تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)) [75] فكلمة (كافة) حال من (الناس)، وليس هناك داعٍ يدعو إلى تكلف التقدير والتأويل.

المسألة التاسعة: نصب (غدوة) أو رفعها بعد الظرف (لدن)

(لدى) أو (لدن) هو (ظرف ملازم للإضافة للمفرد، أو للجملة، ويجوز استغناؤه عن الإضافة إذا وقعت بعده كلمة: "غدوة" منصوبة) [76] ، ومن أمثلة جر ما بعدها على الإضافة قوله تعالى:((وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ)) [77] ، وقد يأتي بعدها الظرف (غدوة) ، والقياس فيه أنه يأتي مجروراً على الإضافة كما هو الغالب في (لدن) ، قال سيبويه و((والجرُّ فى غُدْوَةٍ هو الوجهُ والقياس.) [78] ، وقد وردت (غدوة) منصوبة بعد (لدن)، وقد اختلف النحويون في عامل نصبها ، وكانت لهم الآراء الآتية:

الأول: أنها منصوبة بـ (لدن) على اعتبار النون زائدة وأنها عملت تشبيها باسم الفاعل، قال ابن السراج : ((لَدُن غدوةً، فنصب غدوةً لأنه توهم أن هذه النون زائدةٌ تقوم مقام التنوين فنصب كما تقول: قائمٌ غدوةً، ولم يعملوا "لَدن" إلَّا في غدوةً خاصةً)) [79] ، وعلى هذا القول تعرب كلمة (غدوة) مفعولا به

الثاني: أنها منصوبة على التمييز ، وهذا القول وصفه أبو حيان بأنه يعسر تعقله ، فقال: ((وأجاز بعضهم انتصاب غدوةً بعد لدن على التمييز. وهو إعراب يعسر تعقله.)) [80]

الثالث: أنها منصوبة على كونها خبرا للفعل الناقص (كان) ، قال ابن عقيل : ((وقيل هي خبر لكان المحذوفة والتقدير:" لدن كانت الساعةُ غدوةً ")) [81] ، وأرى هذا القول أصحها ؛ لأننا نجد في كلام العرب حذف (كان) واسمها في مواطن أخرى ولا يمنع من التقدير هنا مانع ، كما أنَّ القياس في (لدن) أنه يأتي بعدها المفرد مجرورا ، وإطرادا لبابها أجد نصبها لكلمة (غدوة) بعيدا ، كما أنه لم يعهد في الظروف أنه يأتي بعدها التمييز.
، أما رفع كلمة (غدوة) بعد (لدن) فهو على تقدير إضمار (كان) التامة ،قال أبو حيان: ((حكي الكوفيون رفع غدوة، وتأويله على تقدير كان، أي: لدن كانت غدوة، كذا قال بعضهم. والظاهر من كلام ابن جني أنه مرفوع
بلدن، قال ابن جني: "وقد شبهه بعضهم بالفاعل، فرفع، فقال: لدن غدوة، كما تقول في اسم الفاعل: ضارب زيد)) [82] وأرى أن رفع (غدوة) على أنها فاعل الفعل التام (كان) هو الأقرب للقبول؛ لأنَّ تشبيه الظرف (لدن) بعمل اسم الفاعل بعيد ، فالظرف لا يعمل بلفظه.

المسألة العاشرة: عامل (المفعول معه) بعد "ما" و"كيف" الاستفهاميتين

ينصب المفعول معه بفعل مذكور أو شبه الفعل ، وقد ورد في كلام العرب نصب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين ، ولم يسبقهما فعل أو شبه نحو: ((ما أنت وزيدًا)) [83] ، وكيف أنت والمطرَ؟.

وعامل نصب (المفعول معه) فعل مقدر هو (كان) ، ورفع ما بعد (الواو) هو الأكثر في كلام العرب، وهو أفصح اللغتين بسبب عدم وجود حذف في الكلام ، على اعتبار الواو عاطفة، والمرفوع (زيد) و(المطر) معطوف على الضمير المرفوع الواقع بعد (ما) و(كيف) [84]، أمَّا النصب فهو قليل ، وهذا ما ذكره سيبويه ، فقال: ((وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيدًا. وهو قليل فى كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على "ما" ولا " كيف" ، ولكنَّهم حملوه على الفِعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على "ما" و" كيف" ، كأنَّه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيداً؛ لأنَّ " كنتَ" و " تكونُ" يقعان ها هنا كثيرا ، ولا يَنقضانِ ما تريد

من معنى الحديث. فمَضى صدرُ الكلام وكأنّه قد تكلم بها " وإن كان لم يَلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرا "[85] فكلمة (قصعة) و(زيداً) مفعولان معه منصوبان بـ(تكون) أو (كان).

و الفعل (كان) فعل ناقص، وهو رأي ابن خروف، وصححه أبو حيَّان، وتكون أداة الاستفهام (ما) و(كيف) خبرا متقدماً، أمَّا اسمها فضمير المخاطب (أنت)، وكان مستتراً فيها، فلما حذفت (كان) برز وصار منفصلاً، ويصح اعتبارها تامة على رأي أبي علي الفارسي والشلوبين ، وفاعلها الضمير المستتر، ويصير بعد حذفها بارزا وهو (أنتَ)، و(كيف) حال مقدم، و(ما) مبتدأ [86]

المسألة الحادية عشرة : سبب رفع المبتدأ ونصب الخبر بعد (أمَّا) نحو قول العرب: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً)

هناك رأيان في نوع (ان) في قول العرب: ((أَمّا أنتَ منطلقاً انطلقت معك)) [87] (إنْ) الشرطية على رأي الكوفيين ، و(أنْ) المصدرية عند البصريين [88] ، و(أمَّا) متكونة من (أن) و(ما) زائدة للتوكيد ، وقلبت النون ميما فأدغمت الميم في الميم فأصبحت (أمَّا) [89] ، وقد اختلف النحويون في عامل رفع (أنت) ونصب (منطلقا) ، فذكر ابن جني أنَّ العامل هو (ما) التي هي عوض عن الفعل(كان) فعملت عمله ، قال: ((فإن قلت: بِمَ ارتفع وانتصب "أنت منطلقًا"؟ قيل: بـ "ما" ؛ لأنَّها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب، وهذه طريقة أبي علي وجُلَّة أصحابنا من قبله في أنَّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه)) [90] ، ويرى بقية النحاة أنَّ الضمير(أنت) اسم (كان) الناقصة المضمرة الذي كان متصلا بها فانفصل لحذفها ، ومنطلقًا الخبر، والتقدير: (أمَّا كنت منطلقًا انطلقت معك) ، وعلى هذا التقدير : حصل حذف الفعل الناقص مع بقاء الاسم والخبر، ويرى بعض النحاة أن (كان) هنا تامة ، والضمير (أنت) فاعله ، و(منطلقا) منصوب على الحال [91] ، وأرى أنَّ (كان) المحذوفة هي الناقصة حتى تطرد القاعدة مع وجود الاسم الجامد نحو: (أمَّا أنت ذا مال) ، كما أنَّ العامل هو (كان) وليس (ما) لأنها (زائدة) ، ولم يعهد عملها.

وذكر النحويون العلة التي جعلتهم يقدرون الفعل (كان) بعد (أمَّا)، فذكروا أنَّ سبب ذلك هو مجيء الاسم بعد (أن)، وهي تدخل على الأفعال ، قال سيبويه: ((فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسمَ بعد "أَنْ" ويَبتدئوه بعدها كقُبْحِ" كَي عبدُ الله يقولَ ذاك"، حملوه على الفعلِ)) [92] ، وقال ابن يعيش (ت 643هـ) : ((وحسُن حذفُ الفعل لإحاطة العلم بأنّ هذه الخفيفةَ لا يقع بعدها الاسمُ مبتدأ)) [93] ، ومن الأسباب الأخرى أنَّه لا يوجد عامل يرفع الضمير (أنت) وينصب (منطلقا)؛ لأنَّ (أن) المصدرية لا ترفع المبتدأ.

وقد ذكر النحويون أيضا سبب وجوب حذف (كان) في هذا الموطن، فقالوا : إنَّ (ما) عوض عن ذكر الفعل ولا يجوز اجتماعهما معا ، قال ابن يعيش: ((ولا يجوز إظهارُ الفعل بعد "أمَّا" هنا لِما ذكرناه من كونِ "مَا" نائبةً عنه.)) [94] ، وقال أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت 732 هـ) ((ووجب حذف كان، لأنّ «ما» عوض عنها، فلو ذكرت لزم اجتماع العوض والمعوّض وهو غير جائز)) [95]، وأرى أنَّ سبب حذف (كان) هو التحفيف لا لوجود المعوض عنها ، فيجوز القول: (أمَّا كنت منطلقا انطلقت).

المسألة الثانية عشرة : وقوع الفعل المضارع بعد (رُبَّما) :

اختلف النحاة في وقوع الفعل المضارع بعد (رُبّما) ، وكان لهم في ذلك رأيان :

الرأي الأول: يرى جواز وقوع المضارع بعد (ربما) كما في قوله تعالى: ((رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ)) [96] ، ولا يحتاج وقوع المضارع بعد (ربما) على هذا الرأي إلى تأويل ، قال الرضي:((والمشهور جواز دخول« رُبَّما» على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح)) [97]

الرأي الثاني: يذهب أكثر النحاة إلى عدم جواز وقوع المضارع بعد (ربَّما) ، وقد احتجوا على منع ذلك بكون (رُبَّ) تدل على التقليل ، والتقليل يكون فيما مضى ، قال الرضي: ((والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضيا ؛لأنَّ وضع« رُبّ» للتقليل في الماضي)) [98] ، وبسبب هذا الأمر أوَّلَ النحاة سبب وقوع الفعل المضارع بعد (ربما) ، وكانت لهم في ذلك آراء: فمن النحاة من يذهب إلى تقدير فعل ماض يقع بين الفعل المضارع و(ربما) ، والفعل هو(كان) ، قال ابن السراج (ت 316هـ):((ولمّا كانت « رُبَّ» إنّما تأتي لما مضى فكذلك « رُبَّما » لمّا وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا ، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثَمَّ إضمار « كان »)) [99] ، ويكون تأويل الآية على هذا الرأي :((ربما كان يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)) فقد حذف (كان) واسمه، وبقي الخبر وهو الجملة الفعلية ، ويجوز عدها (كان) الشأنية [100] ، و هذا الرأي ضعفه أبو حيان فقال: ((وأمّا من تأوّل ذلك على إضمار« كان » ، أي: رُبَّما كان يود ، فقوله ضعيف، وليس هذا من مواضع إضمار « كان »)) [101] لأنَّ فيه إضمارَ الفعلِ الناقص واسمه، وذهب أبو علي الفارسيّ (ت377 هـ) إلى تأويل آخر فذكر أنَّها حكاية حال، أي جواز وقوع المضارع مكان الماضي وبالعكس ، فقال: ((وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك نحو قوله عز وجل: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} وهذا حكاية حال)) [102] على تقدير: ربما ودَّ

المسألة الثالثة عشرة: رفع الاسم بعد (مذ) و (منذ)

قد يأتي بعد (منذ) اسم مرفوع كما في قوله: (ما رأيته منذ يومان) ، و اختلف النحويون في توجيه الرفع ،

وكان لهم في ذلك الآراء الآتية[103] :

الرأي الأول: يعرب (منذ) مبتدأ ، و(يومان) خبره، وهو قول نُسب إلى المبرد، وابن السراج والفارسي.

الرأي الثاني: إنَّ (منذ) ظرف منصوب على الظرف، وهو في موضع الخبر ، و(يومان) مبتدأ، وهو رأي الأخفش، والزجاج

الرأي الثالث: إنَّ (منذ) ظرف منصوب على الظرف ، والاسم المرفوع (يومان) يعرب خبرَ مبتدأٍ محذوف. وهو قول بعض الكوفيين

الرأي الرابع: إنَّ (منذ) ظرف منصوب على الظرف ، والاسم المرفوع (يومان) يعرب فاعلا للفعل " كان" التامة المحذوفة"، تقديره: (ما رأيته منذ كان يومان) ، وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك(ت: 672هـ) ، فقال: ((والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: " مذ كان يوم الجمعة" و" مذ كان يومان" ، وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنَّما اخترته ؛ لأنَّ فيه إجراء " مذ " و " منذ " في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولَى من اختلاف الاستعمال)) [104]

نتائج البحث

1- ورد حذف (كان) في القرآن الكريم ، وفي الحديث النبوي الشريف ، وفي الشعر وفي الكلام المنثور.
2- اختصت (كان) من بين أخواتها بحذفها وبقاء عملها ، لأنها (أم الباب).
3- كان اللجوء إلى تقدير (كان) المحذوفة إحدى الطرق لتصحيح الكلام ، وعدم الخروج عن المطرد من كلام العرب.
4- قد يكون تقدير (كان) لتفسير المعنى لا لغرض الإعراب في مواطن معينة، ولكن الغالب في تقدير (كان) هدفه هو الإعراب و المعنى.
5- الغالب في حذف (كان) يكون في (كان) الناقصة ، ولكن وجد الحذف في (كان) الشأنية ، و(كان) التامة
6- لم يكن الحذف على صورة واحدة، فقد تحذف (كان) وحدها ويبقى الاسم والخبر ، وقد تحذف مع الاسم فقط أو تحذف مع الخبر فقط أو يحذف الجميع

7- من الأسباب التي تدعو إلى حذف (كان) أن المتكلم يطلب التخفيف في الكلام ، وأن حذف (كان) مفهوم من سياق الكلام ، ومن الأسباب الأخرى قبح مجيء بعض الكلمات مع بعض كورود الأسماء بعد بعض الحروف أو عدم وجود عامل يعمل ، كذلك قد يوجد ما يعوض عنها.
8- في بعض المواطن ليس هناك داعٍ يدعو إلى تكلف تقدير (كان) والتأويل على حذفها

الهوامش

(1) أمالي ابن الحاجب 1/ 409
(2) الأشباه والنظائر في النحو 299/8
(3) ينظر إعراب القرآن وبيانه 2/ 349
(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 253
(5) شرح التصريح على التوضيح 1/ 256
(6) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 257
(7) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 260
(8) ينظر البديع في علم العربية 1/ 461 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع1/ 425
(9) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 4/ 225
(10) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 4/ 1950
(11) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 506
(12) الكتاب 1/ 269
(13) النساء171
(14) البرهان في علوم القرآن 3/ 203
(15) البقرة: ١٣٥
(16) معاني القرآن وإعرابه للزجاج1/ 213
(17) ينظر مناهج البحث في اللغة ص: 193
(18) ينظر الأشباه والنظائر في النحو 302/8
(19) البيت من شواهد كتاب سيبويه ولا يعرف قائله، ينظر الكتاب 264/1
(20) ارتشاف الضرب من لسان العرب 3/ 1191
(21) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 4/ 231
(22)الأشباه والنظائر في النحو298/8
(23)الأشباه والنظائر في النحو298/8
(24) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف 176/1المسألة 22
(25) نسبه ابن يعيش إلى رؤبة، شرح المفصل 1/ 260 ؛ وهو من شواهد كتاب سيبويه 2/ 142
(26) ينظر الكتاب 142/2، والأصول في النحو 1/ 248
(27) ينظر الأصول في النحو 248/1 ، و شرح التسهيل لابن مالك 2/ 9 -10
(28) النساء 73
(29) النساء29
(30) شرح التسهيل 10/2
(31) شرح المفصل 1/ 261
(32) الجنى الداني في حروف المعاني ص: 586
(33)الأحزاب 40
(34) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 9/ 128 و اللباب في علوم الكتاب 15/ 557
(35) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 6/ 327
(36)النساء170

(37) ينظر الكتاب 1/ 283-284، و ارتشاف الضرب 3/ 1475
(38) ينظر البديع في علم العربية 1/ 142-143، و ارتشاف الضرب 3/ 1475
(39) ينظر تفسير اللباب 142/7
(40) تفسير اللباب 142/7
(41) النمل46
(42) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ص: 613
(43) قال بدر الدين العيني: (قائله هو قيس بن الملوح الملقب بالمجنون، ويقال: قائله هو ابن الدمينة، وقال ابن عصفور: قائله هو الصمة بن عبد الله القشيري) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 3/ 1332
(44)المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 3/ 1332
(45) النحو الوافي 4/ 514
(46) قال العيني :(لم أقف على اسم قائله) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 4/ 1976

(47) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ص: 614
(48) ينظر المقاصد الشافية 6/ 203
(49) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4/ 58
(50) الانشقاق1
(51) شرح ديوان الفرزدق 67/2
(52) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ص: 369
(53) ينظر شرح أبيات مغني اللبيب 2/ 216
(54) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 3/ 1332
(55) ينظر شرح الأشمونى لألفية ابن مالك 2/ 152
(56) نتائج الفكر في النحو ص: 94
(57) هود42
(58) الجامع لأحكام القرآن 9/ 48
(59) البحر المحيط في التفسير 6/ 164
(60) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1/ 9 و2/ 182
(61) الأعراف182
(62) ديوان الراعي النميري 209
(63) الكتاب 1/ 305
(64) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 8/ 128
(65) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 2/ 616
(66) النحو الوافي (1/ 587)
(67) ينظر التذييل والتكميل 8/ 128 و شرح التصريح على التوضيح 1/ 258 و النحو الوافي 1/ 587
(68) ينظر البديع في علم العربية 1/ 201 وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 235
(69) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 235-236
(70) شرح الكافية الشافية 2/ 744
(71) شرح الرضي على الكافية 2/ 30
(72) نسبه التبريزي لرجل من بني قريع ينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي2/ 18
(73) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 5/ 470
(74) ينظر البديع في علم العربية 1/ 200 و شرح الكافية الشافية2/ 746
(75) سبأ28
(76) النحو الوافي 2/ 295

(77) النمل6
(78) الكتاب 1/ 210
(79) الأصول في النحو 2/ 144
(80) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 8/ 75
(81) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/ 69
(82) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 8/ 77
(83) الكتاب (1/ 303)
(84) ينظر شرح المفصل لابن يعيش1/ 446 و شرح المكودي على الألفية ص: 124
(85) الكتاب 1/ 303
(86) ينظر ارتشاف الضرب 3/ 1489
(87) الكتاب 1/ 293
(88) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ص: 223- 224
(89) ينظر الكناش في فني النحو والصرف 1/ 205
(90) الخصائص 2/ 383
(91) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 236 ،وارتشاف الضرب 3/ 1192
(92) الكتاب 1/ 294
(93) شرح المفصل 2/ 89
(94) شرح المفصل لابن يعيش 2/ 90
(95) الكناش في فني النحو والصرف 1/ 205
(96) الحجر2
(97) شرح الرضي على الكافية 4/ 296
(98) شرح الرضي على الكافية 4/ 295
(99) الأصول في النحو 1/ 419
(100) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 4/ 85
(101) البحر المحيط في التفسير -6/ 464
(102) الإيضاح العضدي ص: 254
(103) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ص: 501 و502 و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 4/ 248-249 ، و شرح التصريح على التوضيح 1/ 662
(104) شرح التسهيل لابن مالك (2/ 217)

المصادر

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
2. الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (911هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1985م
3. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

4. إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ) الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت) الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ

5. أمالي ابن الحاجب، المؤلف: عثمان بن عمر الحاجب (ت ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر:دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت ، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين عبد الرحمن بن محمد ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)

تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

8. الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ) ، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

9. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت ، الطبعة: ١٤٢٠ هـ

10. البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

11. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي(ت ٧٩٤هـ)تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧ م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي

12. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م

13. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش : دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

14. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق : د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

15. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة

16. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق

17. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) تصدير: محمود محمد شاكر ، الناشر: دار الحديث، القاهرة ، الطبعة: بدون

18. ديوان الراعي النميري ، شرح الدكتور واضح الصمد ، دار الجيل ، الطبعة الأولى 1995م

19. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

21. شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الأول 1983م

22. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)

23. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ

24. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

25. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ (ت688هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية جامعة قاريونس 1398 هـ - 1978 م

26. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

27. شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

28. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،١٤٢٥ هـ

29. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

30. شرح ديوان الحماسة (اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ) شرح يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت ٥٠٢هـ) الناشر: دار القلم - بيروت

31. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

32. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المؤلف: المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) ،تحقيق: محمد نظام الدين ، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

33. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢ هـ)دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م

34. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (ت ٧٧٥هـ)المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

35. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

36. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف ، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: السادسة

37. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى 1428هـ - 2007م

38. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخرالناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

39. مناهج البحث في اللغة تمام حسان ، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، بدون طبعة، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م

40. نتائج الفكر في النَّحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م

41. النحو الوافي ، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف الطبعة: الخامسة عشرة

42. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ت، حقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – م